

الأموال التي شبهها أحد المبعدين بـ «بلاك ووتر» المصارف، تلاحقه بوسائله قد تصل إلى الضغط على... عائلته! الملاحظة الأخرى التي يجب الالتفات إليها هي تواريخ وأسباب إبعاد بعض المطرودين التي يعود بعضها إلى عام 2007 و2008، أي إنه لا علاقة لموقف «المعتز» جبران باسيل، بهذه السياسة التي... وإن تصاعدت بشكل فاجر أخيراً... إلا أنها كانت قد بدأت منذ زمن طويل بموازاة سياسة غريبة أميركية تعمل على محاربة محور المقاومة، حكومة وشعباً، بكل ما تملك.

اللبنانية، ستحميه من قطع الرزق، أو المعاملة بصف، إلا أن وفاء «طوال العمر» تبين أنه قصير جداً. حسناً، هذا «هناك»، وماذا عن «هنا»؟ فالمغرب المطرود اللاحق إلى حضن بلده الأم، سيجد لديه وصوله أخوة له في المواطنة يعملون عند «المعلم» الخليجي، تكفلوا لقاء نسبة معينة، ملاحقة إخوتهم المطرودين كيدياً، مع علمهم أن حقوق هؤلاء داستها الأقدام الجافة لحكام «قريش العصر»، هكذا، يعود المطرود إلى بلده أملاً بأن يجد من يدافع عنه، لكنه بدلاً من ذلك، يجد شركات تحصيل

سواك العمر»



«حاولنا أن نساك، لكن السواك ممنوم» (مروان طحطح)

إليك! فأخبرتها بما حصل، وأني في لبنان، ويمكن الاتصال بي على الرقم كذا. لكن أحداً حتى اليوم لم يتصل. عاودت مراسلتها، لكن عبثاً... نسألها: ألم توكل محامياً لمتابعة قضيتك هناك؟ قال: «الكل قالوا لي إنها تكلفة ع الفاضي. لأن الجميع يعرف أن الوافدين لا حقوق لهم، خاصة إن كانوا علقانين مع مواطن!!» حسناً وماذا بعد؟ «بدأت اتصالات المصارف تلاحقني هنا في لبنان بعد شهرين من إبعادي، قلت لهم إني عاطل من العمل، وإنا أبعدها، فهددوا بمقاضاتي، سنلاحقك حتى في بلادك. وهكذا كان. فقد استدعتني هيئة القضايا المالية والانتربول في قوى الأمن الداخلي، إنو بابا عليك دعوى من الإمارات بخصوص قرض معين. ذهبت مع محامٍ لمقابلة القاضي، ولم أجد للواسطة في البداية، اتصل المحامي بالهيئة و«رُبطها». يعني راسماليها: منحتظ بالباسبور. ومن وقتها يعني من تشرين الثاني 2012 ممنوع من السفر. حسناً، وما هو الاسم الرسمي للقضية المرفوعة عليه؟ يقول: طلب استرداد للمحاكمة بالإمارات بتهمة

الاحتيال المالي. هكذا ردّ شكيب قرطباوي على الإنتربول برفض الاسترداد وتحويل المدعى عليه إلى القضاء اللبناني المختص للتحقيق وإجراء المقتضى بعد حجز جواز سفره.

ويضيف «هياني الي 3 سنين لا قادر سافر ولا أعمل شي. وأنا يعني طبيب لازم روح دورات ومؤتمرات إلخ... حالياً لا أعمل، إلا القليل، فقد فقدت كل زبائني هناك، ويلزمك وقت حتى تكوّنني أسماً».

«تفاجت باتصال
من جهاز الامن يقول:
مبيّن بعدك هون»

«أنا مثل هالناس، كان صرلي 35 سنة بالشارقة، إجاني أمر ترحيل (13/7/2012) دون إبداء أسباب أنا واللي كافلهم، يعني عيلتي بكاملها. كان عندي معرض سيارات ديلوكس ومحلين، قلت لهم كيف بدي فلّ بأسبوع؟ وشو بدي أعمل بتجارتني وأملاكي؟ قالوا لي: اكتبيهم باسم حدا! قلت لهم ساكتبيهم باسم صهري، فرفضوا قائلين بالحرف: ما فيك تحولهم لاسم شيعي لبناني، اكتبيهم إما لواحد باكستاني أو مواطن خليجي». ثم يضيف كما لو كان يجب على ذهولنا البادي: «هيذا الحكي قللي اياه ضابط الأمن. قلت له: ولو؟ (هو بيصرفني من زمن) أنت بتقبل تسجل باسم واحد غريب أملاكك اللي اشتغلت وحيت منشأها؟ فما كان منه إلا أن شكّلني وقال: أكيد لا. بس الموضوع من فوق وما فينا نعمل شي».

حسناً ماذا فعلت؟ يقول: «حولت أملاكي لواحد سوري (طبعاً سني) كان يشتغل عندي منذ فترة طويلة، لقاء شيكات قيمتها الإجمالية لا توازي ثلث القيمة الحقيقية للمعرض والسيارات والمحلين، ومع ذلك، بعد أن دفع بعض الشيكات، باع كل شيء وتوارى عن الأنظار، فحولت الشيكات، وهي ¼ قيمة المبلغ إلى محامٍ خليجي وكلمته، لكن هذا الأخير على ما يبدو بلع الباقي. عندي تجارة بالملايين بعنها بملايين».

إذا هو ليس من جماعة القروض؟ قال: «بلى. كان لدي قرض، وكنت قد سددت منه بعضه، ولما أبعدت، بالطبع لم أعد أدفع شيئاً، وهناك دعوى مرفوعة ضدي هناك وهنا، وأنا ممنوع من السفر. لكني لن أدفع

وماذا عن مكاتب تحصيل الأموال؟ يكسب الهواء بقفا يده: «مكاتب تحصيل الأموال بالإمارات بيوكلوا محامين هنا ليهولوا ع الناس. بدك تقولي هيدي مكاتب تحصيل الأموال مثل شركة بلاك ووتر (المرتقة). هيدي بلاك ووتر البنوك». لكن الطبيب يحذر هؤلاء «بما أن سبب الإبعاد قد ظهر وتبين أنه كيدي سياسي، وذلك عبر إعلان حزب الله إرهابياً، فإننا نحذر المحامين الموكلين من قبل تلك المصارف من المتابعة بملاحقة المبعدين، وإلا فسنتهمهم باستكمال المخطط الكيدي ونحملهم كل المسؤولية في ما قد ينتج من هذه الملاحقة».

تختلف رواية ا. ف. (صاحب معرض سيارات ديلوكس) عن روايتي الطبيين السابقين. فالرجل فقد بالإبعاد التعسفي أملاكه هناك بملايين الدولارات. يروي أ. ف.

إن لم تعوضني الدولة الإماراتية عن قرار الطرد، وما لحق بي من أضرار مادية جسيمة ومعنوية لسبب واحد، هو أنني شيعي لبناني! لذا، أنا اليوم ممنوع من السفر مثل كثيرين غيري».

أما ه. ح. فيخبرنا بالقصة التالية: «لدي صديق هو رئيس مجلس إدارة بنك لبناني. أخبرني أنه في يوم جاءه أحد العاملين في فرع المعلومات حاملاً بيده استمارة. وقال له حرفياً: ليك أنت صاحبا، ومطلوب مني إبعث تقرير بابنك اللي عم يشتغل بالخليج. فشو منكذب؟ أجابه المدير: اكتب الحقيقة، أنه موظف ولا اهتمام له بالسياسة أبداً. وأضاف: «وكبس في يده مبلغاً من الدولارات». فكتب تقريراً إيجابياً. أي إن الموضوع فعلاً من عندنا، والعلماء الذين يخربون أرزاق مواطنيهم مثل عملاء إسرائيل لا فرق». أسأله: «وماذا حصل للشباب؟» يجيب: «ولا شي... بقي في عمله».

يحاول بعض المبعدين أن يوكلوا محامين في الخليج لمتابعة قضاياهم، إلا أن أحداً لا يقبل بالدفاع عنهم خوفاً من الانتقام. ونحن لا نتحدث هنا عن محامين عرب، بل خليجين ولبنانيين. لا بل إن من حاولت الاتصال بهم «الأخبار» في مكاتبهم هناك، نعرّوا من حيث الهاتفية وقالوا أن لا علاقة لهم بالملف ولا يريدون حتى التحدث فيه. لذا، يفكر المبعدون بالتضامن في ما بينهم وتوكيل محامٍ حقوق إنسان، أجنبي ربما، ومن جمعيات حقوق الإنسان الدولية، للربط ما بين تعويضات الطرد واسترداد القروض.

سعيد خباز: اختطفت منذ 31 عاماً

أكن منتسباً للمدرسة. توفي والدي وكنتُ أبحث عن عمل لإعانة والدي وأخوتي. لم تكن لدي مشكلة في مساعدة الوالدة، فقد كنتُ أعمل في فصل الصيف على أي حال وكنتُ أسرُ بالأعمال المنزلية. يقولون إنني كنتُ ناضجاً بالنسبة إلى عمري. اقتضت خطتي أن أنخرط في الجيش. كنتُ أحب زيارة أختي الكبيرة، لينا، المتزوجة. كنا نخرج معاً ونزور الأصدقاء وكنتُ أخبرها عن فتاة الضيقة التي تعجبتني. كان عمري ستة عشر عاماً حينما اختطفت.

لا تدعوا قصتي تنتهي هنا! من أجل معرفة قصة سعيد الكاملة وقصص أشخاص آخرين فقدوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية، يمكنكم زيارة

www.fushatamal.org

اسمي سعيد خباز. كنتُ في السادسة عشرة من عمري، حينما طُلب مني أن أترجل من سيارة الأجرة. حصل ذلك في الثاني عشر من آذار عام 1985. كان عليّ ترك منزلي في زغرتا، شمال لبنان والتوجه إلى بيروت. لم أكن أعرف يوماً أنني لن أرى منزلي مجدداً.

كنتُ في السادسة عشرة، ولم



إذا رافقه مخطط تطويري للمنطقة. غير أن القرار الذي حظي بموافقة 15 عضواً لقي اعتراضاً من أربعة أعضاء هم: إبراهيم حمزة، عزت دبوسي، عمار كيارة وخالد تدمري. يوضح تدمري أن «القرار غير واضح ويتضمن أموراً تحتاج إلى تفسير وشرح، مثل إقامة محطتي تسفير شمالية وجنوبية من دون إقناع السائقين بانتقالهم إليهما». ويضيف: «كذلك فإن المخطط التطويري هو عبارة عن دهن الواجهات وتأمين إنارة خارجية وتشيير المنطقة إضافة إلى بعض الأمور التجميلية بمبلغ يصل إلى 12 مليون دولار، عدا مبلغ 20 مليون دولار مخصص للمرأب، فهل يعقل أن يصرف هذا المبلغ الكبير على مرأب بينما طرابلس تعاني حرماناً وإهمالاً من عدم تنفيذ مشاريع حيوية فيها، علماً أن مبلغاً كهذا إذا صرف بطريقة مدروسة قادر على تنمية المدينة فعلياً؟».

سابقة بهذا الخصوص. المرحلة الثالثة تنص على إعداد وتجهيز مراكز التسفير على مداخل المدينة الشمالية والجنوبية، وبدء العمل بها فوراً وفقاً للألية والأصول القانونية المتبعة. المرحلة الرابعة تتضمن تأهيل الطرقات والبنية التحتية بشكل متلائم مع تنفيذ سطح المرأب (ساحة عبد الناصر)، وذلك وفقاً للمخطط الأولي الإنمائي التطويري لمنطقة التل، والموافق عليه من قبل المجلس البلدي. المرحلة الأخيرة «وضع خطة سير متكاملة من ساحة عبد الحميد كرامي حتى الملولة». تعليقاً على القرار، أوضح عضو البلدية خالد صبح أن «قرار الترتيب جاء ثمرة اتصالات بين البلدية والقيادات السياسية. فمنذ اليوم الأول كنا مع مشروع متكامل لمنطقة التل بعدما أدركنا أن تنفيذ مشروع المرأب لوحده لا يمكن أن يمضي إلا

مرأب التل

يصطدم ببعض القوى السياسية والاقتصادية والهيئات المدنية الراضة للمشروع، وما يحمله ذلك من تداعيات لا قدرة له ولا للبلدية على مواجهتها. وتضمن قرار الترتيب موافقة مشروطة على تنفيذ مشروع المرأب على خمس مراحل: المرحلة الأولى تنص على بدء العمل فوراً من قبل مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ البنية التحتية في شارع التل، بالتنسيق مع الاستشاري المكلف من البلدية وبشكل لا يتعارض مع تنفيذ المشروع ككل. المرحلة الثانية تشير إلى الترتيب في تنفيذ أعمال المرأب إلى حين انتهاء المرحلة الأولى من أعمال الدراسة التفصيلية والمتعلقة بالواجهات، ليتسنى للبلدية إجراء التلزييمات للواجهات وتنفيذ أشغالها بالتزامن مع بداية تنفيذ أعمال المرأب، وذلك تأكيداً لقرارات